بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

مقدمة الكتاب

﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَّمَ ٱلْقُرْءَانَ ۝٢ خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ عَلَّمَهُ ٱلْبَيَانَ ۝٤﴾ فله الحمد أن علم، والشكر على ما أنعم، ومنه الصلاة والتسليم، على نبيه الرؤوف الرحيم، الذي جاء بتوحيد اللغة والدين، وجعل الكتاب والحكمة في الأميين، فكانوا بذلك أئمة وكانوا هم الوارثين.

الإنسان يمتاز بالعلم، وإنما العلم بالتعلم، والتعلم باللغة، واللغات تتفاضل في حقيقتها وجوهرها بالبيان، وهو تأدية المعاني التي تقوم بالنفس تامة على وجه يكون أقرب إلى القبول وأدعى إلى التأثير. وفي صورتها وأجراس كلمها بعذوبة النطق، وسهولة اللفظ والإلقاء، والخفة على السمع. وإن للغة العربية من هذه المميزات الميزان الراجح، والجواد القارح؛ يعرف ذلك من أخذها بحق، وجرى فيها على عرق، فكان من مفرداتها على علم، وضرب في أساليبها بسهم. ومن آية ذلك لغير العارف، أن أولئك الشراذم والأوزاع من أهلها قد حملوها إلى الأمم التي كان للغاتها في العلوم قدم، ولم يحملوهم عليها بالإلزام، ولا بالتعليم العام. وكان من أمرها مع هذا أن نسخت بطبيعتها لغة المصريين من مصرهم، والرومانيين من شامهم، واستعلت على الفارسية العذبة في مهدها وموطنها، وامتد شعاعها إلى الأندلس في غربي أوروبا بعدما طاف ساحل أفريقيا الشمالي، وإلى جدار الصين من الشرق ـ كل ذلك في زمن قريب لم يعرف في التاريخ مثله للغة أخرى من لغات الفاتحين الذين يتخذون كل الوسائل لنشر لغاتهم، وتعميمها بالتعليم العام، وضروب الترغيب والترهيب.

كانت لغة أميين وثنيين جاهليين، فظهر فيها أكمل الأديان، فكانت له أكمل مظهر، وتجلى لها العلم فكانت له خير مَجْلى. وصارت بذلك لغة الدين والشريعة، وعلوم العقل والطبيعة، ولكن عدت على أهلها عواد كونية، وطرأت عليهم أمراضاً اجتماعية، فضعف فيهم كل مقوّم من مقومات الأمم الحية. ومن تلك المقومات الحقيقية اللغة فقد فسدت ملكتها في الألسنة، والتوى طريق تعليمها في المدارس، حتى كادت تكون من اللغات الدوارس.

ظهر ضعف اللغة في القرن الخامس، وكانت في ريعان شبابها، وأوج عزها وشرفها، وكان أول مرض ألّم بها الوقوف عند ظواهر قوانين النحو، ومدلول الألفاظ المفردة، والجمل المركبة، والانصراف عن معاني الأساليب، ومغازي التركيب، وعدم الاحتفال بتصريف القول ومناحيه، وضروب التجوز والكناية فيه ـ وهذا ما بعث عزيمة الشيخ عبد القاهر الجرجاني إمام علوم اللغة في عصره إلى تدوين علم البلاغة، ووضع قوانين للمعاني والبيان كما وضعت قوانين النحو عند ظهور الخطأ في الإعراب، فوضع هذا الكتاب في البيان، ومن فاتحته يتنسم القارىء أن دولة الألفاظ كانت قد تحكمت في عصره، واستبدت على المعاني، وأنه يحاول بكتابه تأييد المعاني ونصرها، وتعزيز جانبها وشد أسرها.

كتب قبل عبد القاهر في مسائل من البيان بعض البلغاء كالجاحظ وابن دريد وقدامة الكاتب، ولكنهم لم يبلغوا فيما بنوه أن جعلوه فناً مرفوع القواعد مفتح الأبواب كما فعل عبد القاهر من بعدهم، فهو واضع علم البلاغة كما صرح به بعض علمائها. وإن لم يذكر له هذه المنقبة المؤرخون الذين رأينا ترجمته في كتبهم، حتى أن ابن خلدون الذي تصدى دون القوم للإلمام بتاريخ الفنون أهمل ذكره، وزعم أن الذي هذب الفن بعد أولئك الذين كتبوا في مسائل متفرقة منه هو السكاكي، وما كان السكاكي إلا عيالاً على عبد القاهر، تلا تلوه، وأخذ عنه، مع المخالفة في شيء من الترتيب والتبويب ولكنه لم يسلم من التكلف في بعض عبارته، والتعقيد في بعض منازعه، فإذا جاز لنا أن نقول: إنه فاق لتأخره بالترتيب المعلوم، وبما حرره من الحدود والرسوم، فإننا لا ننسى من فضل المتقدم سلامة عبارته، وصفاء ديباجته، وغوصه على أسرار الكلام، ووضع

دررها في أبدع نظام.

كان السكاكي وسطاً بين عبد القاهر الذي جمع في البلاغة بين العلم والعمل وأضرابه من البلغاء العاملين، وبين المتكلفين من المتأخرين الذين سلكوا بالبيان مسلك العلوم النظرية، وفسروا اصطلاحاته كما يفسرون المفردات اللغوية، ثم تنافسوا في الاختصار والإيجاز، حتى صارت كتب البيان أشبه بالمعميات والألغاز، فضاعت حدوده بتلك الحدود، ودرست رسومه بهاتيك الرسوم، وكان من أثر فساد ذوق اللغة اختيار هذه الكتب التي ملكت العجمة عليها أمرها، على الكتب التي تهديك إلى العلم الصحيح بمعانيها، وتهدي إليك الذوق السليم بأساليبها ومناحيها، فكادت كتب عبد القاهر تمحى وتنسخ، وصارت حواشي السعد تطبع وتنسخ، وهذا هو حظ العلم النافع إذا ألقي إلى الأمة في طور التدلي والضعف، فمثل عبد القاهر في أسرار بلاغته ودلائل إعجازه، كمثل ابن خلدون في مقدمته والسلطان سليمان العثماني في قوانينه.

ربّ غذاء طيب نافع عافته النفس لمرض ألمَّ بها حتى إذا نقهت أو أبلَّت اشتهته وطلبته. وهذا هو مثلنا أمس واليوم، فقد كنا متفقين على أخذ العلم من كتب علمائنا المتأخرين كما يختار المريض الغذاء الضار، فظهر فينا هداة مرشدون يسعون في إحياء ما أماته الجهل من آثار سلفنا ومصنفات أئمتنا، ويدلوننا على العلم الحي الذي تفجر من ينابيع النفوس الحية، لنفرق بينه وبين الرسوم الميتة التي سماها الجهل علماً.

ولما هاجرت إلى مصر في سنة 1315 لإنشاء (المنار) الإسلامي ألفيت إمام النهضة الإسلامية الحديثة الأستاذ الحكيم الشيخ محمداً عبده رئيس جمعية إحياء العلوم العربية ومفتي الديار المصرية اليوم مشتغلاً في بعض وقته بتصحيح كتاب دلائل الإعجاز للإمام عبد القاهر الجرجاني. وقد استحضر نسخه من المدينة المنورة ومن بغداد ليقابلها على النسخة التي عنده، فسألته عن كتاب (أسرار البلاغة) للإمام المذكور فقال: إنه لا يوجد في هذه الديار. فأخبرته بأن في أحد بيوت العلم في طرابلس الشام نسخة منه، فحثني على استحضارها وطبعها فطلبتها من صديقي الحميم العالم الأديب عبد القادر أفندي المغربي، وهي مما تركه له

والده فلبى الطلب. وعلمنا أن نسخة أخرى من الكتاب في إحدى دور الكتب السلطانية في دار السلطنة السنية، فندبنا بعض طلاب العلم الأذكياء لمقابلة نسختنا بتلك النسخة. فخرج لنا من مجموعهما نسخة صحيحة شرعنا في طبعها ووضعنا في ذيل المطبوع شرحاً لطيفاً ضبطنا فيه الكلمات الغريبة وفسرنا منها ومن جمل الكتاب ما رأيناه يستحق التفسير. وأشرنا إلى الخلاف بين النسختين، فيما يحتمل صحة الإثنتين.

أما كون عبد القاهر هو واضع الفن ومؤسسه، فقد صرح به غير واحد من العلماء الأعلام، أجلهم قدراً، وأرفعهم ذكراً، أمير المؤمنين، محيي علوم اللغة والدين، السيد يحيى بن حمزة الحسيني صاحب كتاب (الطراز في علوم حقائق الإعجاز) فقد قال في فاتحة كتابه هذا وهو من أحسن ما كتب في البلاغة بعد القاهر مانصه:

«وأول من أسس من هذا الفن قواعده وأوضح براهينه، وأظهر فوائده ورتب أفانينه، الشيخ العالم النحرير علم المحققين عبد القاهر الجرجاني، فلقد فك قيد الغرائب بالتقييد، وهد من سور المشكلات بالتسوير المشيد، وفتح أزاهره من أكمامها، وفتق أزراره بعد استغلاقها واستبهامها، فجزاه اللّه عن الإسلام أفضل الجزاء، وجعل نصيبه من ثوابه أوفر النصيب والأجزاء، وله من المصنفات فيه كتابان أحدهما لقبه بدلائل الإعجاز، والآخر لقبه بأسرار البلاغة، ولم أقف على شيء منهما. مع شغفي بحبهما وشدة إعجابي بهما، إلا ما نقله العلماء في تعاليقهم منهما».

وأما مكانة هذا الكتاب وبيان ما يمتاز به على كتب البيان فحسبي في بيانها عرضه على الأنظار مع التنبيه على مسألتين نافعتين (إحداهما) أن العلم هو صورة المعلوم مأخوذة عنه بواسطة الإدراك كما تؤخذ الصورة الشمسية بالآلة المعروفة، فإن كان المعنى المنتزع من الجزئيات قانوناً كلياً يرشد إليها فهو القاعدة وإن كان صورة تناسبها وتقربها من الفهم فهو المثل. (والثانية) أن القاعدة الكلية هي صورة إجمالية للمعلومات الجزئية والأمثلة والشواهد صور تفصيلية لها. والتعليم النافع إنما يكون بقرن الصور المفصلة بالصورة المجملة، إذ بالتفصيل تعرف

المسائل، وبالإجمال تحفظ في العقل. وبهذه الطريقة يجمع بين العلم والعمل الذي يثبت به العلم، وهي طريقة عبد القاهر في كتابه هذا وكتاب دلائل الإعجاز، على أن كلام الشيخ رحمه اللّٰه تعالى كله من آيات البلاغة فهو يعطيك علمها بمعانيه، وعملها بمبانيه، وبهذه المميزات يفضل هذا الكتاب جميع ما بين أيدينا من كتب الفن لأنها إنما تقتصر على سرد القواعد والأحكام بعبارات اصطلاحية، تنكرها بلاغة الأساليب العربية. ولا تذكر من الشواهد والأمثلة إلا القليل النادر، الذي أدلى به السابق إلى اللاحق والأول إلى الآخر.

لهذا بادر الأستاذ الإمام، مفتي الديار المصرية في هذه الأعوام، إلى تدريس الكتاب في الأزهر الشريف عقيب شروعنا في طبعه فأقبل على حضور درسه مع أذكياء الطلاب كثيرون من العلماء والمدرسين وأساتذة المدارس الأميرية. وقد قال أحد فضلاء هؤلاء الأستاذين[1] بعد حضور الدرس الأول: «إننا قد اكتشفنا في هذه الليلة معنى علم البيان».

وقد ظهر للأستاذ في غضون التدريس والمطالعة أغلاط في الكتاب بعضها من الطبع، وبعضها من تحريف النساخ في الأصل، وأغلاط أخرى في التعليقات فأحصيناها كلها من نسخته، ووضعنا لها جدولاً في آخر الكتاب إتماماً للفائدة. ومما يجب التنبيه عليه أن بعض تراجم فصول الكتاب هي من وضعنا فإن المصنف رحمة اللّٰه تعالى كان يكتفي في كثير منها بكلمة (فصل).

ونختم هذه المقدمة بملخص ترجمة المصنف رحمه اللّٰه تعالى فنقول:

اتفق المؤرخون على الثناء عليه بالعلم والدين ولقبوه بالإمام واشتهر بالنحوي من قبل أن يضع علم البلاغة. على أنه كان متكلماً وفقيهاً أيضاً، قال الحافظ الذهبي في تاريخه (دول الإسلام): «وفي سنة إحدى وسبعين وأربعمائة مات إمام النحاة أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمٰن الجرجاني صاحب التصانيف» وقال تاج الدين السبكي في طبقات الشافعية الكبرى: «عبد القاهر بن

(1) هو المرحوم الشيخ محمد مهدي بك مدرّس البلاغة وآداب اللغة العربية في المدارس العليا دار العلوم في مدرسة القضاء الشرعي والجامعة المصرية.

عبد الرحمٰن الشيخ الكبير أبو بكر الجرجاني النحوي المتكلم على مذهب الأشعري الفقيه على مذهب الشافعي أخذ النحو بجرجان عن أبي الحسين محمد بن الحسن الفارسي ابن أخت الشيخ أبي علي الفارسي، وصار الإمام المشهور المقصود من جميع الجهات، مع الدين المتين، والورع والسكون، قال السلفي: كان ورعا قانعاً دخل عليه لص وهو في الصلاة فأخذ ما وجد وعبد القاهر ينظر ولم يقطع صلاته. (ثم قال السبكي): ومن مصنفاته كتاب المغنى على شرح الإيضاح في نحو ثلاثين مجلداً وكتاب المقتصد في شرح الإيضاح أيضاً ثلاث مجلدات وكتاب إعجاز القرآن الصغير والعوامل المائة والمفتاح وشرح الفاتحة والعمدة في التصريف وكتاب الجمل المختصر المشهور».

وفي كتاب (شذرات الذهب في أخبار من ذهب) نحو من ذلك وزاد في ذكر المصنفات شرح كتاب الجمل. وذكر أن علي بن أبي زيد الفصيحي أخذ عنه. وذكروا له شعراً فمنه ما أورده الصلاح الكتبي في فوات الوفيات:

لا تأمن النفثة من شاعر ما دام حياً سالماً ناطقاً
فإن من يمدحكم كاذباً يحسن أن يهجوكم صادقاً

واتفقوا على أنه توفي سنة 471 قال السبكي: «وقيل 474» رحمه اللَّه تعالى.

محمد رشيد رضا
منشىء مجلة (المنار)

تنبيهات لقراء الطبعة الثانية وما بعدها

1 ـ نفدت نسخ الطبعة الأولى من أسرار البلاغة منذ بضع عشرة سنة بعد أن صارت النسخة من الورق غير الجيد تباع بثلاثين قرشاً صحيحاً وكانت تباع بخمسة عشر ولم نوفق لإعادة طبعه إلا في هذه الأيام، بعد إلحاح وزارة المعارف بطلبه في كل عام.

2 ـ كنا ذكرنا في مقدمة الطبع أننا أحصينا ما صححه شيخنا الأستاذ الإمام من الكتاب في أثناء قراءته له في الجامع الأزهر، ووضعنا له جدولاً في آخر الكتاب ولكن لم يتم لنا هذا في الطبعة الأولى كما كنا نؤمل عندما طبعنا المقدمة. فإننا لم نجمع من تلك التصحيحات في جدول الخطأ والصواب إلا ما كان منها إلى غاية صفحة 158 وهي أقل من النصف وإنما تم لنا في هذه الطبعة (الثانية).

إننا زدنا على تصحيحات الأستاذ الإمام في هذه الطبعة ما علقه على الكتاب من تفسيره لبعض غريبه، أو ما غمض من عباراته، وبعض ما رأينا من الزيادة على ذلك من عندنا، وبذلك زادت صفحات هذه على ما قبلها 21 صفحة وفي بعض زياداتنا استدراك في بعض المواضع على شيخنا رحمه اللّه تعالى.

3 ـ إننا إلى الآن لم نعثر على نسخة مخطوطة من هذا الكتاب فالنسخة التي طبعناها بتصحيح شيخنا لها مع الاستعانة بإمام اللغة وأدبياتها في هذا العصر الشيخ محمد محمود الشنقيطي (رحمهما اللّه تعالى) ـ هي الأصل الصحيح الوحيد لهذا الكتاب ـ لهذا لم يتجرأ أحد على طبعه ولو غفلاً عن التعليق عليه لأنه يحاكم فيحكم عليه.

4 ـ ينبغي لقارىء هذا الكتاب وصنوه «دلائل الإعجاز» أن يتأمل حق التأمل ما انفرد به الإمام عبد القاهر من جعله علوم البلاغة ـ البيان والمعاني والبديع ـ من قبيل العلوم الطبيعية كعلم النفس وعلم الأخلاق وعلم الفلسفة العقلية ـ لا مجرد مواضعات واصطلاحات، فإنه يقيم فيها الدلائل ويسوق الحجج على كون البليغ من الكلام باشتماله على التشبيه والتمثيل والمجاز العقلي أو اللغوي من قواعد البيان، أو بمراعاة نكت المعاني في التنكير والحصر والتأكيد والفصل والوصل وغير ذلك ـ إنما كان بليغاً بذلك لأمور حقيقية في عقول الناس وشعورهم وتأثير الكلام في أنفسهم ولم يسبقه بهذا التحقيق سابق، ولم يلحقه فيه لاحق، ولا يتم الانتفاع بكتابيه إلا لمن يفقه ذلك منهما ويذوقه.

[محمد رشيد رضا]

openkandl.com

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد للَّه رب العالمين، وصلواته على سيدنا محمد النبي وآله أجمعين.

اعلم أن الكلام هو الذي يعطي العلوم منازلها، ويبين مراتبها، ويكشف عن صورها، ويجني صنوف ثمرها، ويدل على سرائرها، ويبرز مكنون ضمائرها، وبه أبان اللَّه تعالى الإنسان من سائر الحيوان، ونبه فيه على عظم الامتنان، فقال عز من قائل: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ ۝١ عَلَّمَ ٱلْقُرْءَانَ ۝٢ خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ ۝٣ عَلَّمَهُ ٱلْبَيَانَ ۝٤﴾ فلولاه لم تكن لتتعدى فوائد العلم عالمه، ولا صح من العاقل أن يفتق عن أزاهير العقل كمائمه، ولتعطلت قوى الخواطر والأفكار من معانيها، واستوت القضية في موجودها وفانيها، نعم، ولوقع الحيّ الحساس في مرتبة الجماد، ولكان الإدراك كالذي ينافيه من الأضداد، ولبقيت القلوب مقفلة على ودائعها، والمعاني مسجونة في مواضعها، ولصارت القرائح عن تصرفها معقولة، والأذهان عن سلطانها معزولة، ولمَا عرف كفر من إيمان، وإساءة من إحسان، ولما ظهر فرق بين مدح وتزيين، وذم وتهجين، ثم إن الوصف الخاص به والمثبت لنبه: أنه يريك المعلومات بأوصافها التي وجدها العلم عليها، ويقرر كيفياتها التي تناولُها[1] المعرفة إذا سمت إليها.

وإذا كان هذا الوصف مقوّمَ ذاته، وأخصّ صفاته، كان أشرف أنواعه ما كان فيه أجلى وأظهر، وبه أولى وأجدر، ومن ههنا يبين للمحصل، ويتقرر في نفس المتأمل، كيف ينبغي أن يحكم في تفاضل الأقوال إذا أراد أن يقسم بينها حظوظها من الاستحسان، ويعدل القسمة بصائب القسطاس والميزان، ومن البين الجلي أن التباين في هذه الفضيلة والتباعد عنها إلى ما ينافيها من الرذيلة. ليس

(1) أصله تتناولها، وفي نسخة: تناولتها.

بمجرد اللفظ[1]، كيف والألفاظ لا تفيد حتى تؤلف ضرباً خاصاً من التأليف، ويعمد بها إلى وجه دون وجه من التركيب والترتيب، فلو أنك عمدت إلى بيت شعر أو فصل نثر فعددت كلماته عداً كيف جاء واتفق، وأبطلت نضده[2] ونظامه الذي عليه بني، وفيه أفرغ المعنى وأجري، وغيرت ترتيبه الذي بخصوصيته أفاد كما أفاد، وبنسقه المخصوص أبان المراد، نحو أن تقول في «قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل»: «منزل قفا ذكرى من نبك حبيب» أخرجته من كمال البيان، إلى محال الهذيان، نعم وأسقطت نسبته من صاحبه، وقطعت الرحم بينه وبين منشئه، بل أحلت أن يكون له إضافة إلى قائل، ونسب يختص بمتكلم، وفي ثبوت هذا الأصل ما تعلم به أن المعنى الذي له كانت هذه الكلم بيت شعر، أو فصل خطاب، هو ترتيبها على طريقة معلومة، وحصولها على صورة من التأليف مخصوصة، وهذا الحكم ـ أعني الاختصاص في الترتيب ـ يقع في الألفاظ مرتباً على المعاني المرتبة في النفس، المنتظمة فيها على قضية العقل، ولن يتصور في الألفاظ وجوب تقديم وتأخير، وتخصيص في ترتيب وتنزيل، وعلى ذلك وضعت المراتب والمنازل في الجمل المركبة، وأقسام الكلام المدونة فقيل: من حق هذا أن يسبق ذلك، ومن حكم ما هاهنا[3] أن يقع هنالك[4] كما قيل في المبتدأ والخبر والمفعول والفاعل، حتى حظر في جنس من الكلم بعينه أن يقع إلا سابقاً، وفي آخر أن يوجد إلا مبنياً على غيره وبه لاحقاً، كقولنا: إن الاستفهام له صدر الكلام، وإن الصفة لا تتقدم على الموصوف إلا أن تزال عن الوصفية إلى غيرها من الأحكام، فإذا رأيت البصير بجواهر الكلام يتحسن شعراً، أو يستجيد نثراً، ثم يجعل الثناء عليه من حيث اللفظ فيقول: حلو رشيق، وحسن أنيق، وعذب سائغ، وخلوب رائع، فاعلم أنه ليس ينبئك عن أحوال ترجع إلى أجراس

(1) وفي نسخة: الألفاظ.

(2) نضد المتاع نضداً بسكون الضاد من باب ضرب ضم بعضه إلى بعض متسقاً أو مركوما وقد أجراه في تركيب الكلام تجوزاً أو النضد بالتحريك والنضيد الشيء لنضود.

(3) في نسخة هنا.

(4) وفي نسخة هناك.

الحروف[1] وإلى ظاهر الوضع اللغوي، بل إلى أمر يقع من المرء في فؤاده، وفضل يقتدحه العقل من زناده.

وأما رجوع الاستحسان إلى اللفظ من غير شرك من المعنى فيه، وكونه من أسبابه ودواعيه، فلا يكاد يعد نمطاً واحداً، وهو أن تكون اللفظة مما يتعارفه الناس في استعمالهم، ويتداولونه في زمانهم، ولا يكون وحشياً غريباً، أو عامياً سخيفاً: سخفه[2] بإزالته عن موضوع اللغة، وإخراجه عما فرضته من الحكم، والصفة، كقول العامة «أشغلت» و«انفسد» وإنما شرطت هذا الشرط فإنه ربما استخف اللفظ بأمر يرجع إلى المعنى دون مجرد اللفظ، كما يحكى من قول عبيد اللَّه بن زياد لما دهش «افتحوا لي سيفي» وذلك أن الفتح خلال الاغلاق، فحقه أن يتناول شيئاً هو في حكم المغلق والمسدود، وليس السيف بمسدود، وأقصى أحواله أن يكون كونه في الغمد بمنزله كون الثوب في العكم[3] والدرهم في الكيس والمتاع في الصندوق. والفتح في هذا الجنس[4] يتعدى أبداً إلى الوعاء المسدود على الشيء الحاوي له لا إلى ما فيه، فلا يقال: افتح الثوب، وإنما يقال: افتح العكم واخرج الثوب وافتح الكيس.

وههنا أقسام قد يتوهم في بدء الفكرة وقبل إتمام العبرة: أن الحسن والقبح فيها لا يتعدى اللفظ والجرس، إلى ما يناجي فيه العقل والنفس، ولها إذا حقق النظر مرجع إلى ذلك، ومنصرف فيما هنالك، منها التجنيس والحشو.

القول في التجنيس:

أما التجنيس فإنك لا تستحسن تجانس اللفظتين إلا إذا كان موقع معنييهما

---

(1) جمع جرس ـ بكسر الجيم وبفتحها ـ وهو الصوت، أو الخفي منه.
(2) السخف ـ بالضم ـ مصدر كالسخافة، وأكثر ما يستعمل الأول في رقة العقل وضعفه. والجملة بيان للعامي السخيف.
(3) العكم ـ بالكسر ـ كالعدل وزناً ومعنى. والمراد بالعدل هنا الغرارة والجوالق والعكم أيضاً نمط تجعل المرأة فيه ذخيرتها.
(4) وفي نسخة: المعنى.

من العقل موقعاً حميداً، ولم يكن مرمى الجامع بينهما مرمى بعيداً، أتراك استضعفت تجنيس أبي تمام في قوله:

ذهبت بمذهبه السماحة فالتوت فيه الظنون: أمَذهب أم مُذهبُ

واستحسنت تجنيس القائل «حتى نجا من خوفه وما نجا»[1] وقول المحدث[2]:

ناظراه فيما جنى ناظراه أو دعاني أَمُت بما أودعاني

لأمر[3] يرجع إلى اللفظ؟ أم لأنك رأيت الفائدة ضعفت عن الأول وقويت في الثاني؟ ورأيتك لم يزدك بمذهب ومذهب على أن أسمعك حروفاً مكررة، تروم لها فائدة فلا تجدها إلا مجهولة منكرة، ورأيت الآخر قد أعاد عليك اللفظة، كأنه يخدعك عن الفائدة وقد أعطاها، ويوهمك كأنه لم يزدك وقد أحسن الزيادة ووفاها، فبهذه السريرة صار التجنيس ـ وخصوصاً المستوفى منه المتفق في الصورة ـ من حلى الشعر ـ ومذكوراً في أقسام البديع.

فقد تبين لك أن ما يعطي التجنيسُ من الفضيلة أمر لم يتم إلا بنصرة المعنى إذ لو كان باللفظ وحده لما كان فيه مستحسن، ولما وجد فيه إلا معيب مستهجن، ولذلك ذم الاستكثار منه والولوع به. وذلك أن المعاني لا تدين في كل موضع لما يجذبها التجنيس إليه، إذ الألفاظ خَدَمُ المعاني والمصرَّفة في حكمها، وكانت المعاني هي المالكة سياستها، المستحقة طاعتها، فمن نصر اللفظ على المعنى كان كمن أزال الشيء عن جهته، وأحاله عن طبيعته، وذلك مظنة من الاستكراه، وفيه فتح أبواب العيب والتعرض للشين، ولهذه الحالة كان كلام المتقدمين الذين تركوا فضل العناية بالسجع، ولزموا سجية الطبع، أمكن في العقول، وأبعد من القلق، وأوضح للمراد، وأفضل عند ذوي التحصيل، وأسلم

(1) نجا الأولى بمعنى أحدث، والثانية بمعنى خلص.

(2) هو الفتح البستي وقبله:

قيل للقلب: ما دهاك؟ أجبني قال لي: بائع الفراني فراني

(3) متعلق بقوله: أتراك استضعفت.. واستحسنت.

من التفاوت[1] وأكشف عن الأغراض، وأنصر للجهة التي تنحو نحو العقل، وأبعد من التعمد[2] الذي هو ضرب من الخداع بالتزويق، والرضى بأن تقع النقيصة في نفس الصورة وذات الخلقة إذا أكثر فيها عن الوشم والنقش، وأثقل صاحبها بالحلى والوشي، قياس الحلى على السيف الدَّدان[3] والتوسع في الدعوى بغير برهان، كما قال:

إذا لم تشاهد غير حسن شياتها[4] وأعضائها فالحسن عنك مغيَّب

وقد تجد في كلام المتأخرين الآن كلاماً حمل صاحبه فرط شغفه بأمور ترجع إلى ماله اسم في البديع إلى أن ينسى أنه يتكلم ليُفهم، ويقول ليبين، ويخيل إليه أنه إذا جمع بين أقسام البديع في بيت فلا ضير أن يقع ما عناه في عمياء، وأن يوقع السامع من طلبه في خبط عشواء، وربما طمس بكثرة ما يتكلفه على المعنى وأفسده، كمن ثقل العروس[5] بأصناف الحلى، حتى ينالها من ذلك مكروه في نفسها. فإن أردت أن تعرف مثالاً فيما ذكرت لك من أن العارفين بجواهر الكلام لا يعرجون على هذا الفن إلا بعد الثقة بسلامة المعنى وصحته، وإلا حيث يأمنون جناية منه عليه، وانتقاصاً له وتعويقاً دونه، فانظر إلى خطب الجاحظ في أوائل كتبه، هذا ـ والخطب من شأنها أن يعتمد فيها الأوزان والأسجاع، فإنها تروى وتتناقل تناقل الأشعار، ومحلها محل النسيب والتشبيب[6] من الشعر الذي هو كأنه لا يراد منه إلا الاحتفال في الصنعة، والدلالة على

(1) التفاوت: التباعد والاختلاف.

(2) التعمد: التصنع.

(3) في نسخة: بالسيف. والددان ـ بالفتح ـ الكليل فهو كالكهام وزناً ومعنى ويطلق على ضده وهو القطاع.

(4) الشيات: جمع شية كعدة وعدات، وهي كل لون في الشيء يخالف معظم لونه الأصلي، وهو من الوشي. والكلام في الخيل وقبله:

وما الخيل إلا كالصديق قليلة وإن كثرت في عين من لا يجرب

(5) وفي نسخة: على العروس.

(6) نسب بالمرأة ـ كنصر وضرب ـ: وصف محاسنها بالشعر. والنسيب والتشبيب بالنساء واحد.

مقدار شوط القريحة[1] والأخبار عن فضل القوة، والاقتدار على التفنن في الصفة. قال في أول كتاب الحيوان:

«جنبك اللَّه الشبهة، وعصمك من الحيرة، وجعل بينك وبين المعرفة سبباً، وبين الصدق نسباً، وحبب إليك التثبت، وزين في عينك الإنصاف، وأذاقك حلاوة التقوى، وأشعر قلبك عز الحق، وأودع صدرك برد اليقين، وطرد عنك ذل اليأس، وعرفك ما في الباطل من الزلة، وما في الجهل من القلة».

فقد ترك أولاً أن يوفق بين الشبهة والحيرة في الإعراب، ولم ير أن يقرن الخلاف إلى الإنصاف، ويشفع الحق بالصدق، ولم يعنَ بأن يطلب لليأس قرينة تصل جناحه، وشيئاً يكون رديفاً له، لأنه رأى التوفيق بين المعاني أحق، والموازنة فيها أحسن، ورأى العناية بها حتى تكون أخوة من أب وأم، ويذرها على ذلك تتفق بالوداد، على حسب اتفاقها بالميلاد، أولى من أن يدعها لنصرة السجع، وطلب الوزن، أولاد علة عسى أن لا يوجد بينها وفاق إلا في الظواهر، فأما أن يتعدى ذلك إلى الضمائر، ويخلص إلى العقائد والسرائر، ففي الأقل النادر.

وعلى الجملة فإنك لا تجد تجنيساً مقبولاً، ولا سجعاً حسناً، حتى يكون المعنى هو الذي طلبه واستدعاه وساق نحوه وحتى تجده لا تبتغي به بدلاً، ولا تجد عنه حولاً، ومن ههنا كان أحلى تجنيس تسمعه وأعلاه، وأحقه بالحسن وأولاه: ما وقع من غير قصد من المتكلم إلى اجتلابه، وتأهب لطلبه، أو ما هو لحسن ملاءمته ـ وإن كان مطلوباً ـ بهذه المنزلة وفي هذه الصورة وذلك كما يمثلون به أبداً من قول الشافعي رحمه اللَّه تعالى ـ وقد سئل عن النبيذ ـ فقال «أجمع أهل الحرمين على تحريمه» ومما تجده كذلك قول البحتري:

يعشى عن المجد الغبيُّ؛ ولن ترى ... في سؤدد أرباً لغير أريب

وقوله:

فقد أصبحت أغلب تغلباً ... على أيدي العشيرة والقلوب

(1) الشوط: هو الجري مرة واحدة إلى غاية.

ومما هو شبيه به قوله:

وهوًى هوى بدموعه فتبادرت نسقا يطأن تجلداً مغلوباً

وقوله:

ما زلت تقرع باب بابل بالقنا وتزوره في غارة شعواء

وقوله:

ذهب الأعالي حيث تذهب مقلة فيه بناظرها حديد الأسفل[1]

ومثال ما جاء من السجع هذا المجيء، وجرى هذا المجرى في لين مقادته، وحل هذا المحل من القبول: قول القائل: اللهم هب لي حمداً، وهب لي مجداً، فلا مجد إلا بفعال[2] ولا فعال إلا بمال. وقول ابن العميد: فإن الإبقاء على خدم السلطان عدِل الإبقاء على ماله، والإشفاق على حاشيته وحشمه، عدل الإشفاق على دينار ودرهمه.

ولست تجد هذا الضرب يكثر في شيء ويستمر كثرته واستمراره في كلام القدماء، كقول خالد: ما الإنسان لولا اللسان إلا صورة ممثلة، وبهيمة مهملة. وقول الفضل بن عيسى الرّقَاشي: سل الأرض، فقل: من شق أنهارك، وغرس أشجارك، وجنى ثمارك؟ فإن لم تجبك حواراً، أجابتك اعتباراً. وإن أنت تتبعته من الأثر وكلام النبي عليه السلام تثق كل الثقة بوجودك له على الصفة التي

---

(1) البيت في وصف الفرس، وقبله:

جذلان ينقض عذرة في غرة يقق تسيل حجوله في جندل

كالرائح النشوان أكثر مشيه عرضاً على السنن البعيد الأطول

العرض ـ بالضم ـ مشي محمود في الخيل مذموم في الإبل، والعذرة: علامة تعلق على ناصية الفرس، وينقضها: يحل فتلها من نشاطه وخفة حركته. هذا ما كتبته في حاشية الطبعة الأولى، ولكن الشنقيطي كتب إلى الأستاذ الإمام أن الرواية الصحيحة ينفض ـ بالفاء ـ فالمناسب إذاً أن يراد بالعذرة شعر الناصية، وإن كان فيها خلاف فقد قيل: هي شعر الكاهل أو شعرات في القفا. والنفض: تحريك خاص للشيء يراد به خروج الغبار منه، شبه كثرة تحريك الفرس لغرته بتحريك رأسه.

(2) الفعال بالفتح: الكرم ويؤيده ما بعده.

قدمت، وذلك كقول النبيﷺ: «الظلم ظلمات يوم القيامة» وقوله صلوات اللَّه عليه: «لا تزال أمتي بخير ما لم تر الغنى مغنماً، والصدقة مغرماً» وقوله: «يا أيها الناس، أفشوا السلام، وأطعموا الطعام، وصلوا الأرحام، وصلوا بالليل والناس نيام، تدخلوا الجنة بسلام» فأنت لا تجد في جميع ما ذكرت لفظاً اجتلب من أجل السجع، وترك له ما هو أحق بالمعنى منه وأبرُّ به، وأهدى إلى مذهبه، ولذلك أنكر الأعرابي ـ حين شكا إلى عامل ألماً بقوله: «حَلّأت ركابي[1] وشققت ثيابي، وضربت صحابي». فقال له العامل: ويسجع أيضاً ـ إنكارَ[2] العامل السجع، حتى قال: فكيف أقول؟ وذاك أنه لم يعلم أصلح لما أراد من هذه الألفاظ، ولم يره بالسجع مخلاً بمعنى، أو محدثاً في الكلام استكراهاً؛ أو خارجاً إلى تكلف، واستعمال لما ليس بمعتاد في غرضه، وقال الجاحظ: لأنه لو قال: حلأت إبلي أو جمالي أو نوقي أو بعراني أو صِرمتي[3] لكان لم يعبر عن خفي معناه، وإنما حُلئت ركابه، فكيف يدع الركاب إلى غير الركاب؟ وكذلك قوله: وشققت ثيابي وضربت صحابي.

[شرط استحسان الجناس والسجع].

فقد تبين من هذه الجملة أن المعنى المقتضى اختصاص هذا النحو بالقبول: هو أن المتكلم لم يقد المعنى نحو التجنيس والسجع، بل قاده المعنى إليهما؛ وعبر به الفرق عليهما[4] حتى إنه لو رام تركهما إلى خلافهما مما لا تجنيس فيه ولا سجع لدخل من عقوق المعنى وإدخال الوحشة عليه في شبيه بما ينسب إليه المتكلف للتجنيس المتكرَه، والسجع النافر.

---

(1) الركاب ـ بالكسر ـ المطي، واحدتها راحلة من غير لفظها. وأما الركوبة بالفتح فهي الناقة التي تركب، كذا في أصل اللغة، ثم استعيرت لكل ما يركب. وحلّأت الركاب بالتخفيف والتشديد: منعتها ورود الماء.

(2) إنكار مفعول لأنكر الأعرابي.

(3) الصرمة ـ بالكسر: القطعة من الإبل بين 30 إلى 40 أو 50 أو من 10 إلى 40.

(4) الفرق ـ بالفتح: الفصل بين الشيئين، ومن معانيه بالكسر: الموجة.

ولن تجد أيمن طائراً، وأحسن أولاً وآخراً، وأهدى إلى الإحسان، وأجلب للاستحسان، من أن ترسل المعاني على سجيتها، وتدعها تطلب لأنفسها الألفاظ، فإنها إذا تركت وما تريد لم تكنس إلا ما يليق بها، ولم تلبس من المعارض إلا ما يزينها[1] فأما أن تضع في نفسك أنه لا بد من أن تجنس أو تسجع بلفظين مخصوصين فهو الذي أنت منه بعرض[2] الاستكراه، وعلى خطر من الخطأ والوقوع في الذم، فإن ساعدك الجدُّ كما ساعد في قوله «أودعاني أمت بما أودعاني» وكما ساعد أبا تمام في نحو قوله:

وأنجدتم من بعد إتهام داركم فيا دمع أنجدني على ساكني نجد

وقوله:

هنَّ الحمام فإن كسرت عيافة[3] من حائهن فإنهن حِمام

فذاك: وإلا أطلقت ألسنة العيب، وأفضى بك طلب الإحسان من حيث لم يحسن الطلب، إلى أفحش الإساءة وأكبر الذنب، ووقعت فيما ترى من ينصرك لا يرى أحسن من أن لا يرويه لك، ويود لو قدر على نفيه عنك، وذلك كما تجده لأبي تمام إذا أسلم نفسه للتكلف، ويرى أنه إن مر على اسم موضع يحتاج إلى ذكره، أو يتصل بقصة يذكرها في شعره، من دون أن يشتق منه تجنيساً، أو يعمل فيه بديعاً، فقد باء بإثم، وأخل بفرض حتم، من نحو قوله:

سيف الأنام الذي سمته هيبته لما تخرم أهل الأرض مخترما
إن الخليفة لما صال كنت له خليفة الموت فيمن جار أو ظلما
قرت بقران عين الدين واشترت[4] بالأشترين عيون الشرك فاصطلما

(1) المعارض ـ جمع معرض كمنبر ـ ثوب تجلى فيه الجارية ليلة العرس.
(2) نظر إليه عن عرض وعرض أي عن جانب. والعرض الجانب والناحية ا هـ ش.
(3) عفت الطير، أعيفها عيافة: زجرتها. وهو أن تعتبر بأسمائها وما يقرب أو يشتق منها أو يحرف إليها، وبمساقطها وأصواتها. فتتفاءل أو تتشاءم، والحمام بالكسر ـ الموت.
(4) الشتر: انقلاب الجفن من أعلى وأسفل واسترخاؤه. وقران ـ بالضم وتشديد الراء، والأشتران: مواضع، والجناس في البيت يسمونه المطلق.

وكقول بعض المتأخرين:

الجس جلابيب القنا عة، إنها أوقى رداء
ينجيك من داء الحريـ ـص معاً ومن أوقار داء[1]

[أمثلة التجنيس الحسن والقبيح].

وكقول أبي الفتح البُستي:

جفوا، فما في طينهم للذي يعصره من بِلة بالله

وقوله:

أخ لي لفظه در وكل فعاله بر
تلقاني، فحياني بوجه بَشره بِشر[2]

لم يساعدهما حسن التوفيق كما ساعد في نحو قوله:

وكل غنًى يتيه به غني فمرتجع بموت أو زوال
وهب جدي طوى لي الأرض طراً أليس الموت يزوي ما زوى لي؟

ونحوه:

منزلتي تحفظ من ذِلتي وباحتي تكرم ديباجتي[3]

واعلم أن النكتة التي ذكرتها في التجنيس، وجعلتها العلة في استيجابه الفضيلة، وهي حسن الإفادة، مع أن الصورة صورة التكرير والإعادة، وإن كانت لا تظهر الظهور التام الذي لا يمكن دفعه إلا في المستوفى المتفق الصورة منه، كقوله:

---

(1) قوله أوقار داء: الأوقار فيه: جمع وقر بالفتح. وهو الحمل الثقيل، أي أثقال داء. والجناس في قافية البيتين يسمونه المركب، وتركيبه في الطرفين.

(2) البشر ـ بالتحريك ـ جمع بشرة. وهي ظاهر الجلد وسكن الشين للضرورة.

(3) الباحة بالمهملة: الساحة، والنخل الكثير، وقال شيخنا في الجناس: إنه شيء من المصحف المطرف. وأظن أن الباجة: بالجيم، وهي الطريقة المستوية، أو كناية عن الضيافة، من قولهم: إجعل البأجات واحدة، أي ألوان الطعام، وهو معرب. وأصله الهمز ويترك وكل من المعنى والجناس فيه أظهر.

ما مات من كرم الزمان، فإنه يحيا لدى يحيى بن عبد اللَّه

أو المرفوّ الجاري هذا المجرى. كقله «أودعاني أمت بما أودعاني» فقد[1] يتصور في غير ذلك من أقسامه أيضاً. فمما يظهر ذاك فيه ما كان نحو قول أبي تمام:

يمدون من أيد عواص عواصم تصول بأسياف قواض قواضب[2]

وقول البحتري:

لئن صدفت عنا فرُبَّتَ أنفسٍ صوادٍ إلى تلك الوجوه الصوادف

وذلك أنك تتوهم قبل أن يرد عليك آخر الكلمة، كالميم من عواصم، والباء من قواضب: أنها هي التي مضت، وقد أرادت أن تجيئك ثانية، وتعود إليك مؤكدة، حتى إذا تمكن في نفسك تمامها، ووعى سمعك آخرها، انصرفت عن ظنك الأول، وزلت عن الذي سبق من التخيل، وفي ذلك ما ذكرت لك من طلوع الفائدة بعد أن يخالطك اليأس منها، وحصول الربح بعد أن تغالط فيه حتى ترى أنه رأس المال.

فأما ما يقع التجالس فيه على العكس من هذا[3]. وذلك أن تختلف الكلمات من أولها. كقول البحتري:

بسيوف إيماضها أوجال للأعادي، ووقعها آجال

وكذا قول المتأخر[4]:

وكم سبقت منه إليَّ عوارف ثنائي من تلك العوارف وارف
وكم غُرر من بِرّه ولطائف لَشكري[5] على تلك اللطائف طائف

(1) جواب: وإن كانت؛ أي النكتة لا تظهر... الخ.
(2) الجناس في كل من المصراعين من المطرف الناقص.
(3) أي المطرف الناقص.
(4) ذكر بعضهم: أنه هو المصنف وهو خطأ. وكتبه شيخنا.
(5) وفي معاهد التنصيص: فشكري.

وذلك أن زيادة عوارف على وارف بحرف اختلاف من مبدأ الكلمة في الجملة فإنه[1] لا يبعد كل البعد عن اعتراض طرف من هذا التخيل[2] فيه، وإن كان لا يقوى تلك القوة، كأنك ترى أن اللفظة أعيدت عليك، مبدلاً من بعض حروفها غيره أو محذوفها منها. ويبقى في تتبع هذا الموضع كلام حقه غير هذا الفصل. وذلك حيث يوضع.

(1) جواب: فأما.

(2) وفي نسخة: التخيـل.

obeikandl.com